

Center  مركز
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون عربية

2016/07/10 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3.....وزير خارجية مصر في "إسرائيل" يلتقي نتنياهو.....
- 3.....كتاب ومفكرون عرب: الإمارات تهاجم السعودية عبر القرضاي.....
- 6.....تركيا ومصر... مصالحة صعبة لم يحن وقتها.....
- 9.....أزمة الإسلام السنّي.....
- 10.....مخاوف من تصفية مخيم خان الشيخ الأقرب في سورية إلى فلسطين.....



وزير خارجية مصري "إسرائيل" ويلتقي نتنياهو

القدس المحتلة - ترجمة صفا 2016\7\10

أكد مصدر إسرائيلي رفيع المستوى نبأ زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى الكيان الإسرائيلي بعد ظهر اليوم الأحد، وذلك للمرة الأولى منذ 9 سنوات.

وقالت صحيفة "هآرتس" العبرية إن الزيارة ستكون الأولى لوزير خارجية مصري منذ 9 سنوات، فيما سيلتقي شكري مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد ظهر اليوم.

وبينت أن "الزيارة تأتي بتوجيهات من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي واستمراراً لخطابه الذي ألقاه قبل أسابيع دعا خلاله الأحزاب الإسرائيلية للتوحد خلف خيار السلام".

وكان شكري قد زار مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة قبل أسبوعين والتقى بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وناقش معه سبل العودة للمفاوضات.

يشار إلى أن مواقع عبرية قالت مؤخراً إن "التنسيق الأمني بين إسرائيل ومصر وصل مستويات غير مسبوقة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحد الذي وصف فيه هذا التنسيق بشهر العسل في القنوات الأمنية بين القاهرة وتل أبيب، من دون أن يؤثر ذلك على مشاعر المصريين تجاه الإسرائيليين".

ويذكر أن "إسرائيل" أعادت فتح سفارتها في القاهرة مطلع سبتمبر الماضي بعد 4 أعوام من إغلاقها، ووصل مدير عام خارجيتها دوري غولد إلى مصر، للإشراف على مراسم إعادة فتح السفارة المغلقة منذ عام 2011.

وجاءت هذه الخطوة الإسرائيلية استناداً لخطوة مصرية مماثلة حيث عينت مصر أول سفير لها لدى إسرائيل منذ عام 2012 بداية العام الجاري في إشارة إلى تحسن العلاقات بينهما.

وكان الرئيس المصري محمد مرسي المنتهي لجماعة الإخوان المسلمين استدعى سفير مصر لدى "إسرائيل" في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2012 إبان العدوان الإسرائيلي على غزة.

وتعتبر تلك المرة الثانية التي تسحب فيها مصر سفيرها من "إسرائيل" منذ توقيع اتفاقية السلام في عام 1979.

وكانت مصر قد استدعت سفيرها في "إسرائيل" في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 احتجاجاً على "الاستخدام المفرط للقوة" من قبل "إسرائيل" ضد الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى.

ويرفض الرأي العام المصري تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ويطالب بطرد سفيرها، وكان من أبرز الأمثلة هو سحب عضوية مجلس الشعب من العضو السابق توفيق عكاشة بعد زيارته للسفير الإسرائيلي لدى مصر.

كُتّاب ومفكرون عرب: الإمارات تهاجم السعودية عبر القرضاي

الدوحة . أبو ظبي . خدمة قدس برس 2016\7\10

رأى كُتّاب ومفكرون عرب أن "الهجوم الكاسح وغير المفهوم" الذي يشنه عدد من المسؤولين السياسيين والإعلاميين الإماراتيين على رئيس "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ يوسف القرضاوي، ليس إلا حملة سياسية لابتزاز السعودية ومنع أي تقارب لها مع أي شكل من أشكال الجماعات الإسلامية".



مركز
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وعبر دعاة عن مخاوفهم من أن يكون الهجوم المحتمل، في مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة وانتشارا في دول الخليج، وعلى رأس ذلك "التويتر"، "محاولة لتعرية المنطقة أمام الاختراق الإيراني، والتواطؤ الأمريكي، والصلف الروسي".

سبها تغريدة وصورة على "تويتر"

دشن مسؤولون وإعلاميون إماراتيون منذ عدة أيام حملة ضد رئيس "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ يوسف القرضاوي، عقب نشر صورة له في مكة المكرمة بدعوة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز.

بدأت القصة عندما عمد الداعية السعودي الدكتور علي العمري لنشر صورة له بمعية رئيس "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين"، الشيخ يوسف القرضاوي، بـ "قصر الصفا" في مكة المكرمة، معلقا عليها بقوله: "في قصر الصفا بمكة.. وصحبة العلامة يوسف القرضاوي، في ضيافة خادم الحرمين الشريفين".

وقد انتشرت الصورة بكثافة في مواقع التواصل الاجتماعي السعودية والخليجية، على نحو دفع بوزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان، إلى المبادرة بنشر تغريدة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، قال فيها "هل تذكرون تحريم الشيخ الجليل بن باز رحمه الله للعمليات الانتحارية. هل تذكرون مفتي الإخوان القرضاوي عندما حرص عليها".

فرد الشيخ القرضاوي بإعادة نشر التغريدة ذاتها وكتب معلقا عليها "خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين .. نعوذ بالله من شر الشياطين إذا ما انحلت أصفادها".

وقد تدرجت كرة النقاش، حيث كتب وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش، على صفحته الشخصية على "تويتر"، أيضا ضمن هذا النقاش منشورا جاء فيه "في الجدل الدائر في تويتر بين تغريدة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، ورد يوسف القرضاوي، اليوتيوب هو الحكم والدليل يدحض دفاع مفتي الإخوان".

وأضاف "من برّر وأفتى بالفتاوى الانتحارية يتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأمور، أرواح الآلاف الأبرياء أزهقت لأغراض النفوذ والسلطة وتحت عباءة الدين"، على حد تعبيره.

ولم يقف الحد عند السياسيين فقد انبرت صحف إماراتية في التشنيع بالشيخ القرضاوي، والبحث عن صلة له بـ "الإرهاب"، ولإزالة السجل قائما.

ظاهرة القرضاوي وباطنه السعودية

وعلى الرغم من أن الأمر يبدو في ظاهره بين مسؤولين وإعلاميين إماراتيين والشيخ القرضاوي، إلا أن مراقبين ومهتمين، يرون بأن الهجوم الإماراتي في الحقيقة لا يستهدف الشيخ القرضاوي في حد ذاته، وإنما يستهدف منع حصول أي تقارب، مهما كان نوعه بين السعودية والإسلاميين تحت أية يافطة.

وفي هذا الإطار يقول أستاذ الأخلاق السياسية بـ "مركز التشريع الإسلامي والأخلاق" في قطر، محمد مختار الشنقيطي، في تصريحات خاصة لـ "قدس برس": "أعتقد أن الأهداف هذه المرة أكبر من مجرد شخص الشيخ القرضاوي، وأنها ترجع إلى خشية بعض الأطراف من أي تقارب سياسي. ولو كان سلاما باردا. بين الدولة المركزية في الجزيرة العربية وهي السعودية، وبين القوى السياسية الإسلامية، التي دخلت بعض الجهات حربا خرقاء ضدها، أدت إلى استنزاف الأمة ماديا ومعنويا، وانكشاف دول الخليج العربية سياسيا واستراتيجيا، وفتح أبواب العنف والاضطراب والخراب في المنطقة كلها.. خدمة لجهات دولية طامعة لا تريد لهذه الأمة أن ترفع رأسها".

وأشار الشنقيطي إلى "أن التوقيت الذي جاءت فيه موجة الهجوم الجديد على الشيخ القرضاوي، تدل على أن المستهدف الأول منها هو إحراج السعودية، التي زارها الشيخ مؤخرا، والسعي إلى منعها من أي تعاون . أو حتى تعايش . مع القوى السياسية الإسلامية".

ورأى الشنقيطي أن السبب في الهجوم على القرضاوي يأتي من كونه "من العلماء العاملين الذين يأمرون بالقسط من الناس، ممن جمعوا العلم الشرعي والموقف الشرعي، وحملوا همَّ الأمة وأمالها وآلامها، ولذلك اجتمع على عداوته الطغاة والغلاة والغزاة".

توقيت مريب

وأكد الشنقيطي أن "الهجوم المبتدل على الشيخ القرضاوي ومحاولة اغتياله معنويا ليسا أمرا جديدا"، لكنه قال "المريب الآن هو التوقيت، والسياقات السياسية الإقليمية التي جاء فيها. فمن المريب حقا أن يتم التطاول على هامة علمية حملت همَّ الأمة، فحملتها الأمة في قلوبها، ونحن نرى كيف يعامل الصهاينة مستشرقهم الذين سلخوا حياتهم في حرب الإسلام . من أمثال برنارد لويس . بكل إجلال وإكرام وتوقير".

ونفى الشنقيطي أن يكون للهجوم على القرضاوي أي مصلحة خليجية أو عربية، وقال "ليس من مصلحة دول الخليج خاصة ولا الدول العربية عامة استهداف العلامة القرضاوي، ولا استهداف القوى السياسية الإسلامية التي يمثل الشيخ أحد وجوهها العلمية".

وأضاف "هذه القوى الإسلامية هي العمق الاستراتيجي الحقيقي للسعودية وللخليج أمام الاختراق الإيراني، والتواطؤ الأمريكي، والصلف الروسي".

وحذّر الشنقيطي من "أن التورط في حرب عدمية من هذا النوع يدل على قصر نظر سياسي، وعمى استراتيجي، بالإضافة إلى أنه خطيئة شنيعة ابتداء".

وتساءل مستغربا "كيف يصدّق عاقل أن تستهدف دول عربية علماء الأمة، وطلائعها وخيرة أبنائها، وهي تواجه إيران التي تستنفر كل من فيه رائحة تشيع، لتضرب به الكيان العربي في عمقه، وتمزق به أحشاءه؟! لكن من لا بصائر لهم يضربون الأمة في عناصر قوتها المادية والمعنوية كل يوم، ويمزقون صفها، حتى لم يعد جمهور أهل الإسلام . خصوصا في بلاد العرب . أهل سنة وجماعة، بل أصبحنا سنة من غير جماعة بسبب هؤلاء الطغاة، ومن يفكر بمنطقهم من الغلاة والغزاة".

وأضاف "المستهدف ليس القرضاوي كشخص، بل المستهدف هو روح الأمة، وطموحها إلى الخروج من العبودية والذلة والتبعية".

وتوقع الشنقيطي، أن من يسرون في هذا الدرب، الذي وصفه بـ "المُعتم" أن "يعضوا أنامل الندم يوما على ما اقترفوه في حق أنفسهم وشعوبهم وأمتهم جراء غرورهم وجهالاتهم"، على حد تعبيره.

أما الداعية الكويتي طارق سويدان، فقد اكتفى بالرد على الحملة الإماراتية على القرضاوي، بتغريدة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" قال فيها "على السياسيين الصغار أن يتأدبوا عند الحديث مع العلماء الكبار"، وفق قوله.

سجال قديم

وليست هذه هي المرة الأولى التي يحتد فيها السجال بين دولة الإمارات والشيخ يوسف القرضاوي، فقد كانت حكومة الامارات قد استدعت في شباط (فبراير) من العام 2014 السفير القطري المعتمد لديها لتقديم احتجاج رسمي على خطبة القاها الداعية الاسلامي يوسف القرضاوي في قناة "الجزيرة" المملوكة لقطر، رأت فيها إهانة للإمارات.



وقد جاء ذلك على خلفية انتقاد القرضاوي للحملة التي شنتها دولة الامارات العربية ضد "الاخوان المسلمين".

ويقول مراقبون "إن هذا الخلاف يعكس الانقسام الذي حصل بين الدول العربية الخليجية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي أواخر العام 2010، حول الموقف من الحركات الاسلامية التي كانت من أبرز القوى الصاعدة على أنقاض دول الاستبداد المهارة.

وقد كان موقف دولة الإمارات حازماً في إسناد الجيش المصري مادياً وسياسياً في الإطاحة بحكم الإخوان، ودعمت ذلك بحملة اعتقالات لنشطاء إماراتيين ومصريين وعرب محسوبين على "الإخوان".

ولئن كانت السعودية في عهد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، قد وقفت بكل ما تملك من قوة إلى جانب الحكومة المصرية ضد حكم الإخوان، فإن هذا الموقف ضعف مع مجيء الملك سلمان، وفتحت قنوات تواصل مع قيادات إخوانية، بما أوجد انطباعاً عن وجود تباين في وجهتي النظر السعودية والإماراتية حيال الموقف من الإسلاميين.

ويبرهن هذا الفريق عن هذا التباين، أنه في الوقت الذي تقف فيه الإمارات بحزم إلى جانب الحكم المصري الحالي، ودعم رموز ما يُعرف بـ "الثورات المضادة"، فإن السعودية استضافت الشيخ يوسف القرضاوي، وهو محكوم بالأعدام في مصر، وكذلك زعيم حركة "النهضة" التونسية راشد الغنوشي، المعروف بإسناده للمصالحة بين المؤسسة العسكرية والإخوان في مصر.

تركيا ومصر... مصالحة صعبة لم يحن وقتها

2016\7\10

العربي الجديد

سمير صالحه

شهدت العلاقات التركية المصرية دائما هباتٍ باردة وساخنة، بحسب التحولات السياسية والأمنية على المستويين، الثنائي والإقليمي، وميول القيادات ومزاجها.

وقبل أربعة أعوام، أثارت الثورة المصرية الحماس في صفوف حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، ودفعته إلى التحرك السريع نحو مصر، بهدف فتح صفحة جديدة من العلاقات، بعدما تراجعت في عهد الرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك، نتيجة شبكة التحالفات الإقليمية والدولية المتباعدة والمتضاربة، لكن الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي في يوليو/ تموز 2013، والموقف التركي المنتقد، قلبا المعادلة ودفعاً الأمور إلى التدهور من جديد بين البلدين اللذين يقفان اليوم أمام امتحان قمة دول الاتحاد من أجل المتوسط التي تنعقد في إيطاليا، حيث سيجلسان جنباً إلى جنب، على منصة رئاسة المكتب التنفيذي للمجموعة، لترؤس الأعمال والنقاش في تحديد جدول الأعمال وصدور التوصيات والقرارات، فكيف سيكون حوار رئيس البرلمان التركي، إسما عيل قهرمان، ونظيره المصري علي عبد العال، هذه المرة، بعدما فشلت مصر في تعطيل انتخاب تركيا من حصة دول جنوب الحوض. هل سيستغلان فرصة اللقاء لتليين العلاقات المتوترة بين بلديهما، بعد قرار أنقرة، إدخال تعديلات جذرية على سياستها الخارجية بهدف "زيادة عدد الأصدقاء وتقليص عدد الأعداء"، أم سينعكس التصلب والتأزم على أعمال دول حوض المتوسط، كما حدث في آخر لقاء للمجموعة قبل شهرين؟

أسئلة وإشكالات

أعلن شعبان ديشلي، وهو قيادي بارز في حزب العدالة والتنمية، أن وفداً تركياياً سيزور القاهرة في الأيام المقبلة، فهل يتحقق ذلك، وتكون القيادة المصرية جاهزةً لنقاش براغماتي سريع وحاسم، مع القيادة التركية، يترك نقاط الخلاف جانبا، ويفتح صفحة جديدة من العلاقات، تعطى الأولوية فيها للتنسيق في قراءة مسار التطورات الإقليمية في حوضي شرق المتوسط والبحر الأسود في مجالات الطاقة والاستثمار والمشاريع العملاقة؟ هل تستعد أنقرة فعلاً لطرق باب مصر، بعد التحول الكبير

الذي أدخلته على سياستها الخارجية تجاه روسيا وإسرائيل، وبعدها ظلت، أكثر من عامين، تصف الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بالانقلابي الذي أطاح رئيساً مدنياً وحكومته، مستفيداً من بزته العسكرية؟

قبل الإجابة عن سؤال بشأن ما إذا كانت القاهرة سترضى برسالة تركية مشابهة للتي بعث بها الرئيس رجب طيب أردوغان إلى نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، لا بد أن نناقش ما إذا كانت قنوات الاتصال بين البلدين قد نجحت في إيصال هذه الرسالة، لتلقمها مصرياً بشكل إيجابي، ورد التحية التركية، بما يعني فتح الطريق أمام صفحة جديدة من العلاقات.

يعكس التلاسن السياسي والإعلامي، أخيراً، بين أنقرة والقاهرة، حقيقة أن تصريحات نائب

"تقارير إسرائيلية ترى أن اتفاق المصالحة بين أنقرة وتل أبيب سيكون مقدمة لاتفاق مصالحةٍ آخر بين مصر وتركيا" رئيس حزب العدالة والتنمية التركي، ديشلي، بأن بلاده سترسل قريباً إلى القاهرة فريقاً لمناقشة الطرق التي يمكن من خلالها تخفيف التوتر مع مصر، تتعارض مع مواقف الرئيس أردوغان الذي استبعد أي تقارب مع القيادة المصرية الحالية، لأن "المشكلات سببها النظام المصري"، ومع ما طرحه وزير الخارجية التركي، مولود شاووش أوغلو، الذي أعرب عن استعداده لعقد لقاءات مع نظيره المصري، سامح شكري، لبحث العلاقات السياسية، شرط أن تتخذ القاهرة خطواتٍ إيجابية تجاه السجناء السياسيين، وأن تراجع عن قرارات الإعدام الصادرة بحق أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين أخيراً.

ترى تقارير وتحليلات سياسية وإعلامية إسرائيلية أن اتفاق المصالحة بين تركيا وإسرائيل سيكون مقدمة لاتفاق مصالحةٍ آخر بين مصر وتركيا، وأن التقديرات تشير إلى أن مصالحة إسرائيلية - تركية، ومصالحة تركية - مصرية سوف تشكل كتلة من أربع دول قوية في المنطقة بينها السعودية، يمكنها التعاون سوياً، حتى إن لم يكن بشكل رسمي، كحلف ضد إيران، في محاولة لوقف نفوذها في المنطقة.

تتواتر مثل هذه التقارير، فيما القاهرة ماضية في خطة بناء التحالفات الإقليمية الجديدة ضد أنقرة، لرفضها شرعية الحكومة المصرية، لكنها ما زالت ترى المشهد على أنه المشروع الأردوغاني - الأميركي الذي ولد في العام 2008، مع زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وتجلت واضحاً مع بداية الربيع العربي في العام 2011. ولم تراجع مصر، ولو لحظة واحدة، عن قراءتها المشهد الإقليمي في الأعوام القليلة الماضية، على أنه محاولة تركية لاستغلال الظروف العربية والإسلامية لتسويق مشروع "الإسلام السياسي السني المعتدل"، بزعامة التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين، ودعم صعودهم إلى السلطة في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية، وأن تلك المحاولات والاجتهادات فشلت فشلاً ذريعاً في استثمار تلك الفوضى.

كان بناء شبكة تحالفات إقليمية متباعدة، والتصعيد الإعلامي والسياسي بين القيادات في الجانبين، الترجمة الحقيقية لسياسات المناكفة والمكايدة بين القاهرة وأنقرة. بدأ التضييق على المصالح التركية المرتبطة بمصر على حركة التجارة بينها وبين تركيا، من خلال الخط الملاحي التركي الذي بدأ عام 2011، والذي يورد البضائع إلى دول الخليج ومصر معاً. ومن الأمور التي أثارت الأزمة من جديد بين البلدين، احتفال مصر بذكرى مرور مائة عام على مذابح الأرمن التي تنفيها الحكومة التركية، ومشاركة الوفد القبطي الرفيع الذي قاد التحرك في يريفان.

المفترض إسلامياً وتاريخياً أن تتصالح تركيا ومصر، وأن تنبذا الخلافات، وأن لا تتنافسان على كسب ود إسرائيل، إذا كانت مصر حريصةً على أفضل العلاقات مع تل أبيب، فلماذا لا تكون بالقدر نفسه من الحرص لتجاوز خلافاتها مع تركيا، وإذا كانت الأخيرة قادرةً على تحسين علاقاتها مع العدو الإسرائيلي وتطويرها، فلماذا لا تبذل الجهد لتحسين علاقاتها مع مصر؟

سخرية القدر أن يكون الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أول من يرحب بالاتفاق التركي الإسرائيلي، وأن يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أول من يرحب بالتفاهم التركي الروسي، فيما تردّد القاهرة أن المساعدات التركية إلى قطاع غزة تصل عبر نقطة الحدود والمراقبة الإسرائيلية، وأن يقال في الإعلام المصري إن تل أبيب تعلن أنها تطلع الجانب المصري على تفاصيل اتفاقها مع أنقرة، وليس تركيا هي من تفعل ذلك. ويرى الإعلام المذكور أن الخاسر الأكبر من التفاهم التركي الإسرائيلي هو الجانب الفلسطيني، كون المساعدات مسألة ظرفية، لا تتضمن سوى إرسال بعض المواد الغذائية وألعاب العيد للأطفال. وأن تركيا عادت، في هذه الاتفاقية، إلى حجمها الطبيعي في الإقليم "وباعت حركة حماس تماماً كما باعت جماعة الإخوان"، وأن تتجاهل أن تل أبيب تفتح الأبواب في معبر كرم أبو سالم لإدخال شاحناتٍ تحمل مساعدات من السفينة التركية "ليدي ليلي" إلى قطاع غزة، بعدما رست في ميناء أسدود.

تحدّث أنقرة عن صناعة مشهد إقليمي جديد، بشراكة تركية روسية إسرائيلية، وتردّد أن تجاهل مصر ضرورة تحسين علاقاتها مع تركيا يعني أن تجد نفسها في الموقف التركي الذي عانت تركيا منه سنواتٍ، بسبب انسداد سياساتها الإقليمية، مع فارق أن تركيا استطاعت، بقوتها الاقتصادية، الوقوف على قدميها، وسط كل الهبات والضربات السياسية والأمنية التي تعرّضت لها، وأن مصر غير قادرة اقتصادياً ومالياً على فعل ذلك. هناك في مصر نفسها من يقول إنه، قبل ثلاثة أعوام، كان الرئيس السيسي يتحدّث بثقةٍ كبيرة، على عكس حاله اليوم، حيث اختلف المشهد تماماً، واختلفت الصورة، واختلفت المشاعر، بين خطاب عبد الفتاح السيسي أمام المصريين في وسط عام 2013، بعد إطاحة محمد مرسي "مصر أم الدنيا وهما تبقى أد الدنيا، وبكره تشوفوا مصر"، وخطابه في أواسط 2016 الذي يمكن تلخيصه في نداء استغاثة للمصريين "لا تركونا نغرق"، ولغة الصبر على البلاء والفقر والجوع "ما نكلش أه ما نكلش".

مصر منزوعة من التحول الجاري في سياسة تركيا الإقليمية، وعلى الرغم من وصفها هذا التحول بأنه انحناء واستدارة، فإنها تقول إن نتائج هذه السياسة الجديدة لن تعنيها مباشرةً، باتجاه حصول تحوّل تركي مرتقب في قراءة مسار العلاقات مع القاهرة، فلا مكان لهذه العلاقات بين أولويات السياسة الخارجية التركية الجديدة. وتردّد القاهرة أن تركيا رضخت للأمر الواقع، ونزلت عن الشجرة التي تسلقتها، وعادت إلى حجمها الطبيعي في المنطقة، بعد تغيير حقيقي في سياستها الخارجية، لكن القاهرة تعرف جيداً أن بين أسباب التحول في السياسة الخارجية التركية، أخيراً، يأتي العامل المصري الذي دخل في شبكة علاقاتٍ واسعةٍ أمنيةٍ واستخباراتيةٍ وسياسيةٍ، تقوم على التحالف مع أعدائها، والتنسيق مع منافسين وخصوم سياسيين لها في المنطقة. وتؤكد تقارير استخباراتية تركية أن قيادات من حزبي العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي في سورية) التقت مرات عديدة بمسؤولين مصريين في القاهرة، في الأشهر القليلة الماضية، بهدف التنسيق على الساحتين التركية والسورية، على الرغم من قيادتهما مشاريع تفتيتية انفصالية في سورية وتركيا، فكيف يمكن ان نتحدث عن حوار ومصالحة قريبة بين البلدين؟

ستتابع القاهرة عن قرب مسألة كيف غيرت موسكو من سياستها التركية بشكل كامل، ونسيت شروطها وتفاصيل حادثة إسقاط مقاتلات تركية طائرتها في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لكنها ما زالت تعاقب مصر على تحطم طائرة الركاب الروسية فوق سيناء في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، على الرغم من تنفيذ مصر كل الشروط والمطالب الروسية في إجراءات سلامة الرحلات الجوية التي طلبتها موسكو.

ويمكن القول هنا، إن الفرصة الوحيدة لإنقاذ العلاقات التركية المصرية ليست فقط وجود رغبة إسرائيلية روسية حقيقية في إقناع أنقرة والقاهرة بأهمية دورهما المشترك في بناء التفاهم الجديد في شرق المتوسط، غازياً واقتصادياً، بل

استعداد مصر للعب دور عربي وإسلامي وإقليمي جديد، يأخذ في الاعتبار السيناريوهات المستقبلية والخرائط الاستراتيجية الجديدة للمنطقة.

حقيقة أخرى هي أنه حتى ولو نجح الطرفان في إنجاز عملية المصالحة، فإن عملية التطبيع لا بد أن تستغرق وقتاً طويلاً، فمسار العلاقات التركية المصرية يختلف تماماً عن العلاقات التركية الإسرائيلية، والتركية الروسية، لناحية طبيعتها وتطورها ومسارها في العقدين الماضيين، والأرقام الاقتصادية وحجم التعاون العسكري والسياسي يقولان ذلك. كما أن المصالحة المصرية المصرية، ثم المسار السياسي المصري الجديد في الداخل والخارج، لا بد أن يسبق التطبيع التركي المصري، بعد النقلات الاستراتيجية التركية أخيراً. ومن دون ذلك من الصعب أن نتحدث عن صفحة جديدة في مسار العلاقات بين البلدين.

أزمة الإسلام السنّي

2016\7\10

العربي الجديد

محمد أبو رمان

اتّجه محللون من السعودية إلى تحميل إيران عملية تفجير مركز الطوارئ بالقرب من المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، وكانوا بذلك يشيرون إلى تهديداتٍ صدرت عن قادة عسكريين إيرانيين، وعن الدور الإيراني، أو حتى عن سيناريو اختراق تنظيم داعش من إيران، وربما بوصفه أداةً لخدمة المصالح الإيرانية.

هذا التوجّه مفهوم في أكثر من سياق، الأول رد الصاع لإيران التي تحمّل السعودية دوماً مسؤولية دعم تنظيم داعش، في العراق وسورية، وترتبط بين الدعوة السلفية والسعودية وهذه الحركات. وهو مفهوم ثانياً، نظراً لتأثير الدور الإيراني العميق في تأجيج المشاعر الطائفية، وتعميق الأزمة السنّية اليوم، في كل من العراق وسورية واليمن، ودول أخرى في المنطقة.

وربما يكون مفهوماً ثالثاً، من زاوية التداخلات التي تحدث في المنطقة وعمليات التوظيف التي تتم لهذه التنظيمات من القوى الإقليمية، وخصوصاً تلك الموالية لإيران في العراق وسورية، التي عملت على توفير البيئة الخصبة لنمو هذه الجماعات والأفكار، رد فعل يائساً ومحبطاً على الشعور بالتهديد الوجودي والهوياتي للسنة في تلك المناطق، وهو الشعور الذي لم يقف عند هذه الدول، بل اجتاحت المنطقة العربية بأسرها.

مع ذلك، من الضروري أن نميّز بين هذه المسؤولية السياسية والتاريخية الإيرانية ومسؤوليتنا نحن في العالم العربي عن صعود هذه الجماعات، وما تعكسه من واقعٍ خطيرٍ، يتجاوزها إلى ما يمكن أن نطلق عليه "أزمة الإسلام السنّي". وتتمثل هذه اليوم بجانبين مهمين، يتوازيان بالخطورة؛ الأول هو الجانب السياسي على مستويين رئيسين؛ الأول الفراغ الاستراتيجي في المنطقة العربية، المرتبط بعدم وجود قوى عربية سنّية، ولا حتى إسلامية قادرة على مواجهة التحديات التاريخية، سواء ما يحدث في العراق وسورية أو اليمن أو ليبيا، أو أي دولة أخرى.

النظام الإقليمي العربي في حالة انهيار، وعلى الرغم من أنّه كان تقليدياً هشاً وضعيفاً، ومرتبطاً بالتوازنات الدولية، إلا أنّه اليوم غير موجود تماماً، فلا توجد منظومة واحدة، ولا حتى محاولات لردم الفجوة الكبيرة، ما شجّع الإيرانيين على ملء الفراغ، منذ العام 2005. والمفارقة أنّ تركيا، بوصفها قوة سنّية، عندما استدارت وحاولت المشاركة مع الدول العربية في تشكيل نظام جديد، واجهت حرباً غير معلنة، لكنها لا تقل شراسةً عن الحرب الإيرانية.

تتضافر أزمة النظام الإقليمي العربي مع انتهاء صلاحية العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وما أفرجت عنه سياسات إدارة أوباما، وأشارت إليه تسريباته الإعلامية من نظرةٍ مختلفةٍ تماماً للعالم العربي والمسألة السنّية إن جاز التعبير.

المستوى الثاني من الأزمة السياسية يتمثل بانتهيار الدولة القطرية وتبذد شرعيتها، وعدم قدرتها على مواجهة سيناريو التفكيك والتشطي، وإغراقها في الأزمات الداخلية البنيوية، ما جعل العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد محلاً للنقاش والجدل، وفجّر الحركات الاحتجاجية الداخلية، وأحد أبرز ملامحها صعود الإسلام الراديكالي الذي يمثل، في جوهره، حركة احتجاج اجتماعي بأيدولوجيا دينية.

يتمثل الجانب الثاني من أزمة الإسلام السني في الشق الفكري والموروث الثقافي والفقهي، إذ على الرغم من محاولات الاجتهاد والتجديد، إلا أنّ النموذج التأويلي المحافظ والتقليدي أو الحرفي، لا الاجتهادي، هو الذي يسود أكثر في أوساط المجتمعات العربية، ما سهّل من عملية الاختراق لدى تنظيم داعش، وقدرته على التلاعب بالرموز الدينية والأحلام التاريخية لدى شريحة اجتماعية واسعة من الشباب العربي والمسلم والمحبط من الواقع السياسي.

من الضروري أن ننظر اليوم إلى ما يحدث في المنطقة العربية، ومن صعود نموذج "داعش" وقدرته على التجديد، وما يقوم به من عمليات دموية وعدمية في سياق أزمة الإسلام السني، وتكامل الأزميتين السياسية والفقهيّة في العالم الإسلامي السني اليوم.

ذلك لا يعني أنّ الإسلام الشيعي لا يعاني من أزماتٍ ولا مشكلات. لكن، ضمن القراءة الاستراتيجية الراهنة، يملك الإسلام الشيعي بالفعل قوة إقليمية تحمله وتدافع عنه، وتغطي على مشكلاته الثقافية والفكرية، بينما الفراغ الكبير في العالم السني اليوم يعزّز من دعوى "داعش" أنّها النذ الطائفي والسياسي للمشروع الإيراني.

مخاوف من تصفية مخيم خان الشيخ الأقرب في سورية إلى فلسطين

شبكة سوريا مباشر منذ ساعة واحدة

في التاسع والعشرين من الشهر الماضي نُفذت غارتان في الساعة الرابعة فجراً على مخيم خان الشيخ في سورية. أدت إحداهما إلى مقتل قيادي عسكري فلسطيني بارز هو أبو النور عزالدين، فيما نجا الآخرو وهو مسؤول حركة «حماس» في المخيم علاء النمر. لم تتوقف وسائل الإعلام عند هذه العملية وأبعادها وأسبابها، بسبب الغموض الذي اعتراها، وغياب الكثير من التفاصيل عن الشخصين المستهدفين.

بحسب الصور والمعلومات التي زدنا بها شخص مقرب من أبو النور، ويقطن في مخيم خان الشيخ، فإن العملية نفذت على نحو احترافي، وبشكل دقيق ومحدد جداً، إذ أن الصاروخ لم يؤد إلا إلى تدمير كوة صغيرة من الغرفة التي كان يجلس بها أبو النور، وأصاب الصاروخ رأسه مباشرة. فالشخص المستهدف كان يسكن في الطبقة الثالثة، ولم يسفر الصاروخ سوى عن مقتله وابنه، ولم يتأذ أحد من السكان القاطنين في الطبقات الأخرى، ولا تضررت منازلهم، حتى أن منزل أبو النور نفسه لم يتضرر سوى على نحو محدد جداً.

الأهالي يرجحون أن تكون طائرة إسرائيلية استهدفت أبو النور، ولا يستبعدون أيضاً فرضية الطيران الروسي. لكن إن صحت الفرضية الأولى فهذا يعني أن إسرائيل بدأت تتدخل مباشرة لضرب المخيمات الفلسطينية في سورية. فالرجل من القادة العسكريين له «حماس»، وكان مرافقاً للدكتور موسى أبو مرزوق، وعلى تواصل مع الجناح العسكري للحركة في غزة، وكان يسعى إلى تكوين مجموعات في القنيطرة لاستهداف الجنود الإسرائيليين، وكانت مهمته الرئيسية مع مجموعات أخرى حماية مخيم خان الشيخ.

يعرف أن أبو النور كان من أكثر الناشطين العسكريين، وقد ساهم في تدريب الكثير من الشبان على حمل السلاح وأصبح قائداً للواء العز، وله علاقات وطيدة مع فصائل المعارضة السورية الستة الموجودة في خان الشيخ. ويقول أحد قادة

«حماس»، أن قرار الحركة هو الانسحاب من سورية وعدم المشاركة في القتال سواء مع النظام أو مع المعارضة، وإن أي فرد يقاتل هناك، لا علاقة للحركة به، وهو يتصرف على نحو فردي، ولا يمكن أن تنعاه «حماس»، حتى ولو كان سابقاً من أبرز كوادرها.

ما يتخوف منه سكان مخيم خان الشيوخ أن تستمر عمليات استهدافه في مخطط يهدف إلى تصفية المخيم الأقرب إلى فلسطين من خلال تدميره وتهجير أهله واغتيال كوادره على غرار ما حصل مع مخيمات أخرى.

كان يقطن المخيم قبل بدء الأحداث في سورية نحو 24 ألف نسمة. يعيش فيه الآن نحو عشرة آلاف. وبعد هذه العملية نزحت العشرات من العائلات. وفي حال استمر القصف على المخيم فإن العدد مرشح بالارتفاع، ولا يستبعد أن يكون مصيره مشابهاً لمخيمات كاليرموك وسبينة وحندرات وحسينية السد.

يقع المخيم على بعد نحو ثلاثين كيلومتراً من شمال فلسطين المحتلة. ويقع جنوب غربي العاصمة السورية دمشق. ظل المخيم بعيداً عما يجري في سورية، وتحول ملجأً للنازحين الفلسطينيين من المخيمات داخل العاصمة دمشق.

أثناء مسيرتي العودة في ذكرى النكبة والنكسة على الشريط الفاصل في الجولان المحتل قتل جنود الاحتلال سبعة شبان من هذا المخيم. عام 2013 شنت المعارضة المسلحة هجوماً مباغتاً على مواقع النظام ما اضطر الجيش السوري إلى الانسحاب، وتحولت هذه المنطقة إلى خط تماس ساخن. لكن المخيم بقي نسبياً بعيداً عن الاشتباكات.

لأن خان الشيوخ تنقسم إلى قسمين، جزء يطلق عليه المزارع وهو خاضع لفصائل المعارضة المسلحة، والجزء الآخر هو المخيم ويفصل بينهما طريق عام. وقد تركزت المواجهات مع النظام في الجهة التي توجد فيها المزارع. لكن وعلى رغم ذلك تعرض المخيم لعشرات الغارات بالبراميل المتفجرة، ما أسفر عن استشهاد العشرات من أبنائه، ونزوح مئات العائلات إلى لبنان. موقع المخيم ليس استراتيجياً ولا يعتبر طريق عبور لمسلحي المعارضة إلى بلدات القنيطرة أو درعا، وهو إلى حد ما بمنأى عن الصراع الدائر بين النظام والمعارضة. فهل سيكون مصيره مشابهاً لما آل إليه الوضع في اليرموك أو مخيم سبينة.

تم بحمد الله

*



مركز
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies